



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق
المال في دولة الإمارات العربية المتحدة
(الربع الثالث 2014)

نوفمبر 2014

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وتطورات أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الربع الثالث من سنة 2014 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، بالإضافة إلى نسبة التغير السنوي خلال الفترة من شهر سبتمبر 2013 إلى شهر سبتمبر 2014.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن0)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من قبل المصرف المركزي) بنسبة 4.4% خلال الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.9% خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وبذلك يكون عرض النقد (ن0) قد ارتفع على أساس سنوي بنسبة 17.0% وبلغ 70.8 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن1)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب بنسبة 0.7% خلال الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 2.2% خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن1) بنسبة 21.6% وبلغ 431.1 مليار درهم.

انخفض عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 0.6% خلال الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 2.7% خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن2) بنسبة 19.0% وبلغ 1,136.1 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 1.2% خلال الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.4% خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 12.1% وبلغ 1,344.2 مليار درهم.

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن2) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج خزائن البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، حيث تشير الاحصاءات إلى زيادة هذا المؤشر بنسبة 7.5% خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة نتيجة لارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار 118.1 مليار درهم، خلال نفس الفترة.

جدول 1: التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2014							2013					
الربع الثالث			الربع الثاني		الربع الأول		الربع الثالث			الربع الثاني		
نسبة التغير (%)		المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)		المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
السنوي	الربعي						السنوي	الربعي				
%17.0	%4.4	70.8	%3.8	67.8	%2.2	65.3	%10.4	%1.9	60.5	%0.0	59.4	عرض النقد (ن ₀)
%21.6	%0.7-	431.1	%5.4	434.3	%8.5	412.0	%22.2	%2.2	354.4	%5.9	346.7	عرض النقد (ن ₁)
%19.0	%0.6-	1,136.1	%1.6	1,142.6	%6.4	1,124.3	%12.9	%2.7	955.0	%1.6	929.8	عرض النقد (ن ₂)
%12.1	%1.2	1,344.2	%3.8	1,328.4	%4.9	1,280.2	12.3%	%1.4	1,199.6	%2.4	1182.5	عرض النقد (ن ₃)

المصدر: البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولة

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2014، بينما ارتفع عدد فروعها من 858 فرعاً في نهاية شهر يونيو من سنة 2014 إلى 866 فرعاً في نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة، وبقي عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك عند 33 وحدة وعدد مكاتب الصرف عند 89 مكتباً.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الثالث من سنة 2014 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك لها أربعة فروع، كما بقي عدد البنوك الأجنبية عند 22 بنكاً، وعدد فروعها عند 83 فرعاً، بينما ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية من 53 وحدة في نهاية شهر يونيو إلى 54 وحدة في نهاية شهر سبتمبر من السنة.

بلغ عدد المنشآت المالية الأخرى التي تخضع لترخيص ورقابة المصرف المركزي في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2014، 5 بنوك أعمال، 121 تمثيل للبنوك والمنشآت المالية الأجنبية، 26 شركة تمويل، 25 شركة استثمار مالية، 138 محل صرافة و12 مكتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد بلغ عددها 4740 جهازاً في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2014 (التفاصيل في جدول 2).

**جدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
2014 - 2013**

2014			2013				
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
							البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	23	23	مركز رئيسي
866	858	843	841	832	824	810	فرع إضافي
33	33	29	29	29	28	28	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
89	89	89	89	89	89	89	مكتب صرف
							بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	6	6	فرع رئيسي
4	4	4	4	3	3	3	فرع إضافي
							بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	22	22	فرع رئيسي
83	83	83	83	83	83	83	فرع إضافي
54	53	53	52	54	54	54	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	1	1	مكتب صرف
5	5	4	4	4	4	4	بنوك الأعمال
121	122	120	120	117	120	120	مكاتب التمثيل
26	26	25	25	25	25	25	شركات التمويل
25	25	25	25	23	23	23	شركات الاستثمار المالية
138	137	134	134	131	128	124	شركات / مؤسسات الصرافة
12	12	12	12	12	12	12	مكاتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية
4,740	4,674	4,642	4,664	4,642	4,582	4,555	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

المصدر: سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني

2- الأصول والقروض المصرفية

سجلت أصول البنوك العاملة في الدولة ارتفاعاً بنسبة 3.3% خلال الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بالربع الثاني لنفس العام حيث بلغت 2.31 تريليون درهم في نهاية شهر سبتمبر من السنة.

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالقروض والسلف المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف التي زادت بنسبة 3.9% خلال الربع الثالث من السنة، حيث بلغت 1,38 تريليون درهم، وهي نفس نسبة زيادة القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المواطنين والمقيمين، خلال نفس الفترة، والتي بلغت 307.5 مليار درهم، تشكل ما نسبته 22.3% من إجمالي القروض والسلف المصرفية.

3- ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء - مقيمين وغير مقيمين - لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 1.0% خلال الربع الثالث من سنة 2014، حيث بلغت 1,41 تريليون درهم.

4- رأس المال والاحتياطيات

انخفض إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة من 287.2 مليار درهم في نهاية شهر يونيو من سنة 2014 إلى 283.8 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر من السنة، وذلك نتيجة عمليات توزيع الأرباح لدى البنوك، خلال نفس الفترة. وبلغت ملاءة إجمالي رأس المال في نهاية شهر سبتمبر من السنة 18.3% (16.3% بالنسبة للشق الأول من رأس المال "Tier 1")، وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف، كما توفر مجالاً أكبر لتفعيل دور البنوك في الاقراض للقطاع الخاص ودعم النشاط الاقتصادي.

جدول 3: المؤشرات المصرفية

بالمليار درهم

2014					2013		
نسبة التغير الربعي (%)	سبتمبر	نسبة التغير الربعي (%)	يونيو	نسبة التغير الربعي (%)	مارس	ديسمبر	
%3.3	2,311.3	%2.6	2,236.9	%3.8	2,180.4	2,100.3	إجمالي الأصول ⁽¹⁾
%6.0-	118.3	%5.6	125.8	%10.4	119.1	107.9	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
%20.4-	26.2	%1.8-	32.9	%1.8-	33.5	34.1	- شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
%3.9	1,381.9	%2.0	1,329.7	%2.2	1,303.4	1,275.5	إجمالي القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽¹⁾
%3.9	307.5	%3.6	295.9	%2.2	285.7	279.5	القروض الشخصية الممنوحة للمواطنين والمقيمين
%1.0	1,414.5	%5.1	1,400.2	%4.1	1,331.7	1,278.9	إجمالي الودائع ⁽²⁾
%1.2-	283.8	%0.4-	287.2	%7.5	288.4	268.4	رأس المال والاحتياطيات
	%18.3		%18.2		%18.5	%19.3	نسبة ملاءة إجمالي رأس المال
	%16.3		%16.0		16.2%	%16.9	- نسبة ملاءة الشق الأول (Tier 1)

- (1) يشمل مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة
- (2) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية

5- وفاق بازل

تمت صياغة وفاق "بازل 3" لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك لتعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك بما لا يقل عن نسبة 8%.

وكما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.3% في نهاية الربع الثالث من سنة 2014.

6- الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 3.3% من 307.2 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من سنة 2014 إلى 317.2 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من نفس السنة، ويعود ذلك بالأساس إلى زيادة الودائع بمقدار 14.1 مليار درهم بينما انخفضت السندات الأجنبية المحتفظ بها حتى الاستحقاق بمقدار 9.6 مليار درهم.

القيم في أسواق المال في الدولة

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 15.4%، خلال الربع الثالث من سنة 2014، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق من 699.2 مليار درهم في نهاية شهر يونيو من سنة 2014 إلى 808.3 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة. أما التداول الشهري في أسواق الأوراق المالية فقد انخفض من 48.3 مليار درهم خلال شهر يونيو من سنة 2014 إلى 32.2 مليار درهم خلال شهر سبتمبر من نفس السنة.

جدول 4: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2014			2013				2012				
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
121	120	120	120	120	121	123	123	125	127	127	عدد الشركات المُدرجة
5,378.0	4,657.8	5,083.6	4,313.6	3,817.0	3,402.8	2,925.6	2,561.2	2,529.3	2,370.3	2,541.9	المؤشر العام لأسعار الأسهم
15.5%	%8.4-	%17.9	%13.0	%12.2	%16.3	%14.2	%1.3	%6.7	% 6.8 -	--	نسبة التغير الربعية
808.3	699.2	763.1	646.3	571.9	509.9	434.8	379.1	374.3	350.8	375.8	القيمة السوقية (مليار درهم)
32.2	48.3	44.3	38.1	30.5	22.6	8.4	4.6	4.7	3.1	12.5	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)*

*المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع